

أثر فرنسا في الدستور اللبناني ورود الفعل ازاءها (١٩٢٦-١٩٣٢)

أ.م.د. احمد ماجد عبد الرزاق
جامعة ديالى / كلية التربية للعلوم الانسانية

مستخلص:

تعد دراسة الدساتير من القضايا المهمة والحيوية وذلك لما تمثله طبيعة المرحلة الحرجة التي تمر بها لبنان شكلاً خاصاً والوطن العربي بشكل عام ، ولما عانته من النزاعات والصراعات الطائفية السياسية المقيتة ، لذا اقتضى وضع الدستور وذلك لوضع حد لانتهاكات حقوق الانسان ، والعمل بدستور الدولة والعمل تحت ظله المتمثل بوصفه كقانون أساسي منذ عام ١٩٢٦ للحد من وضعه الاستثنائي واعادة هبة الدولة المتمثلة بانتخاب (شارل الدباس) الذي يمثل رجل المرحلة بشكل عام وفرنسا بشكل خاص ، وأما عام ١٩٣٢ فقد تم تعليق الدستور وذلك لطبيعة المرحلة الراهنة وموجبات انتهائه وذلك لتعالى صيحات المارون الذين يعدون هم الأساس لبناء دولة لبنان واسكات صوت المعارضة آنذاك .

الكلمة المفتاحية : الدستور ، لبنان ، مواد

The Effect of France in Lebanese Constitution and The Reactions Against It (1926-1932)

By : Asst. Prof. Ahmed Majed Abdul-Razzaq(ph.D.)

Abstract

The study of constitution is considered one of the most vital and important issues because it represents the critical stage nature that Lebanon is passing through in particular and the Arab Homeland in general . Lebanon is suffering from detestable political sectarian disputes and conflicts . Thus, constitution becomes a must to but an and to the violation of human tights . The application of the state constitution and the consideration of the constitution as the basic law of the country lead to end the exceptional condition and to regain the state prestige which is represented by the election of Sharl Al- Dabbas who is considered the man of the stage of Lebanon in general and France in particular . In 1932, the constitution became unworkable because of the nature of the stage at that time and because the Maron became the people who wanted to build Lebanon and to isolate the objectors .

تعد دراسة الدساتير من الدراسات المهمة والحيوية لما تقتضيه طبيعة المرحلة الصعبة التي تمر بها البلاد كدولة لبنان التي عانت ما عانت من ويلات الحروب والمشاكل والصراعات الطائفية ، ولما تقتضيه هذه المرحلة الحيوية لدراسة واحدة من أهم أركان وضع اللبانات الأولى لتحقيق العدالة نوعاً ، لذا اقتضى وضع دستور للبلاد عام ١٩٢٦ وهو وضع أول دستور للبلاد ليحتكم المواطن والفرد اللبناني بدستور يمثل أمامه ويلتزمه بمواده التي تعد أساس صك العدالة وتحقيق المساواة والديمقراطية ، وهو أول دستور وضع للدولة المتمثلة بانتخاب شخصية (شارل الدباس) الذي ان دل على شيء ان الدولة الفرنسية لم تعتمد الطائفية في البداية الأساس ، والدليل على ذلك هو ان شارل الدباس الأرثوذكسي الوحيد الذي انتخب كرئيس لها ، لما تقتضيه طبيعة المرحلة ومصصلحة فرنسا فوق كل الاعتبارات والمعايير ، لأنه يمثل المرحلة المهمة في نظر فرنسا وانه يحقق رغباتهم ، فضلاً عن انه معتدل ومقبول لدى جميع الأطراف في الوقت الذي كانت لبنان تتخربها الطائفية السياسية المقيتة آنذاك . أما بالنسبة لعام ١٩٣٢ فهو يمثل نهاية هذه الحقبة المهمة لتعليق الدستور : هل علق على مصلحة البلاد ؟ هل كانوا يفضلون النظام الجمهوري أم الملكي ؟ هل هناك آليات صحيحة لوضع الدستور آنذاك ؟ وهل كانت مواد الدستور متوافقة مع مصلحة الشعب ؟

لكن الباحث يرى ان الدستور علق في هذا العام على أساس المصلحة الشخصية للمحتل الفرنسي لما رأوا ان هذه الشخصية تمثل المرحلة ولم يعلق على أساس الأزمة العالمية لعام ١٩٢٩ ، وانما السبب الأساس في ذلك هو تحقيق مطالب ومآرب شخصية لسياسة المحتل ، لذا اقتضى تعديل الدستور .

وقد قسم البحث الى مقدمة وخاتمة وأربعة مباحث : تناولنا في المبحث الأول : الخلفية التاريخية للدستور اللبناني وما هي الجهات التي شاركت في وضعه ، وما هو السبب الذي جعل ان يعجل بوضع الدستور اللبناني . وفي المبحث الثاني آلية وضع الدستور اللبناني عام ١٩٢٦ وردود الفعل ازاءها ، أما المبحث الثالث فقد تناولنا فيه أهم مكونات الدستور اللبناني وبعض المواد التي تضمنها ، أما المبحث الرابع فقد تناول الأسباب التي دعت الى تعديل الدستور اللبناني الأول بتاريخ ١٧ تشرين الأول عام ١٩٢٧ والثاني في ٨ أيار عام ١٩٢٩ وتعليق الدستور عام ١٩٣٢ .

وقد اعتمد الباحث على عدد من المصادر التي رفدت البحث والتي كان لها دور واضح في ترصين المعلومات ومنها (حسن الحسن) : الأنظمة السياسية والدستورية في البلدان العربية والذي كان له الدور الكبير في رصد معلومات البحث والتي أغناها بمعلوماته القيمة والوفيرة من خلال

احتوائه على مواد الدستور وآلية وضعه آنذاك والجهات التي استفادت من ذلك وكان طرحه طرْحاً موضوعياً علمياً ، فضلاً عن كتاب (أدمون رباط) : الوسيط في القانون الدستوري اللبناني الذي أيضاً أغنى البحث بمعلومات جيدة وموضوعية وسلسلة من خلال وصفه والمامه بموضوع الدستور اللبناني بكل خفاياه ، فضلاً عن كتاب (حسان حلان) : دراسات في تاريخ لبنان المعاصر الذي أغنى البحث بمعلومات قيمة وطرحة الموضوعي لمفردات وآليات وضع الدستور اللبناني وحيادية طرحه للموضوع ، فضلاً عن المصادر الأجنبية ومنها :

Stephen Longrigg : Syria and Lebanon on unde French Mandate .

الذي أغنى البحث بمعلوماته الجيدة والحيادية والموضوعية من خلال ثنايا البحث .
وقد واجهت الباحث عدد من الصعوبات ومنها صعوبة الحصول على الوثائق لما مرت به لبنان من صراعات ونزاعات سياسية معينة في تلك الفترة مما أدى الى الخوض في بحور الكتب للحصول على الكتب القيمة والوثائق من خلال سفرنا الى الدولة الأم لبنان في كتابة البحث ، للحصول على أوليات الحقيقة عن هذه الفترة لأنها فترة عدم الاستقرار .

وفي الختام شكري واعتزاري لكل من ساعدني بمعلومة ومصدر أو استشارة . مع جزيل الشكر

المبحث الأول

الخلفية التاريخية للدستور اللبناني وأثر الجهات التي شاركت في وضعه

وسبب وضع الدستور اللبناني

من خلال دراستنا للدستور اللبناني ، تبين أن هناك عدة جهات قد شاركت في وضع اللبانات الأولى للدستور ، ومنها قد أناطت وزارة الخارجية الفرنسية لمهمة وضع الدستور الى لجنة مكونة من بول بونكور^(١) رئيساً وعضوية رينالد عضو مجلس الشيوخ الفرنسي ، وكلينتان المشرع في وزارة العدل الفرنسية ، وكلوز ويل الوزير المطلق الفرنسي ، وبارغتون القنصل العام الفرنسي ، وجبريل الأستاذ في كلية الحقوق جامعة باريس . اذ كانت المادة الأولى من صك الانتداب الصادر عن مجلس عصبة الأمم في ٢٦ تموز عام ١٩٢٢ والتي نصت على ضرورة قيام الدولة المنتدبة بالاتفاق مع السلطات المحلية بوضع دستور نظامي للحكم خلال ثلاث سنوات من تاريخ ابتداء الانتداب قانوناً أساسياً لسوريا ولبنان^(٢) ، والتي تبتدأ من تاريخ الشروع بتطبيق الانتداب ، ويعد هذا النظام الأساسي بالاتفاق مع السلطات الوطنية ، وينظر فيه بعين الاعتبار الى حقوق جميع الأهليين في الأراضي المذكورة والى مصالحهم وأمانهم وتقدمهم المستمر واتخاذ التدابير اللازمة التي من شأنها أن تسهل لسوريا ولبنان النمو كدولتين مستقلتين ، ولم تكن بعيدة عن المخططات الفرنسية التي تهدف الى

التأثير على البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في لبنان^(٤) . وان هذه اللجنة قد تمعنت كثيراً في الأحكام التي يمكن ادخالها في القانون الأساسي ، وفي الطريقة المثلى التي يقضي اتباعها لتحقيق التعاون مع السلطات المحلية لإعداد هذا القانون^(٥) .

ان هذا أدى الى دفع اللجنة الى أن تدقق في الاستشارات المنفردة التي وردتها من جانب الأعيان والمتقنين ورؤساء الكتل في سوريا ولبنان^(٦) . ذلك ان هذه اللجنة كانت قد وجهت عن طريق المفوضية العليا وممثلي الانتداب الى بعض الشخصيات السورية واللبنانية استمارات مماثلة تتضمن أسئلة حول آرائهم في القانون الأساسي والمسائل الدستورية وعلى الأخص الأسئلة الآتية : هل يكون شكل الدولة ملكياً أم جمهورياً ؟ وهل يجب أن يكون البرلمان مؤلفاً من مجلس واحد أم من مجلسين ؟ وهل يكون رئيس الدولة مسؤولاً أمام البرلمان ؟ وهل تكون الحكومة مسؤولة أمام البرلمان أم أمام رئيس الدولة ؟ وهل تكون مسؤولية الوزراء فردية أم جماعية ومتضامنة ؟ وهل ينبغي اعتماد الطائفية في توزيع المقاعد في البرلمان ؟ وهل يكون مجلس الشيوخ في حالة انشائه معيناً أم منتخباً ؟

وبالأجوبة على تلك الأسئلة ، كانت تنوي لجنة بول بونكور الاستئناس لإعداد مشروع القانون الأساسي ، وان هذه الخطة كانت غامضة ومتصفة بالأوتوقراطية ، بخلاف الطريقة التي اتبعتها وقتئذ بريطانيا في العراق ، وذلك بدعوة المجلس التأسيسي الى الانعقاد وفقاً للمبادئ الديمقراطية المألوفة لوضع الدستور وإقراره^(٧) .

فبسبب رغبتها بأن تتولي على الاستمرارية لدور الوصي بكامله ، رفضت فرنسا في البداية اشراك المجالس التمثيلية المنتخبة في لبنان وسوريا بهذا العمل الدستوري والسبب في ذلك لكي تتجنب التيارات الوطنية التي كانت تخشى من أن تعصف بالرأي العام من جراء مناقشات المجلس التمثيلي في مشروع الدستور العتيد^(٨) .

أما بالنسبة للخلفية التاريخية لوضع الدستور اللبناني ، فمنهم من يقول بدايات وضع الدستور اللبناني في عام ١٨٧٥ على يد (سوشيه) الذي كان يشغل منصب رئيس ديوان الحكومة وهو يتنزه في إحدى حدائق القصر في فرنسا ، وقد أخرج ورقة من جيبه وقال : "ان دستور لبنان في جيبى" ، والذي كان يحاول أن يتكيف مع طبيعة المجتمع اللبناني ، وأضاف اليه بعض المواد المتعلقة بحريات المواطنين وحقوقهم وامتيازات الملل والطوائف^(٩) .

وهي من وضع (ميشيل شيا)^(١٠) ، أحد أشهر أعضاء اللجنة التحضيرية ، والغريب في الأمر هو ان الدولة المنتدبة عمدت الى صياغة الدستور والقانون الأساسي في باريس وليس في لبنان ، وعلى أيدي الفرنسيين مباشرة ، بدون اشتراك أي لبناني معهم ، وان مهمة وضع الدستور قد أوجدت

أزمة بين المجلس التمثيلي اللبناني والمفوض السامي الفرنسي (ساريل) ، وكما أقر المجلس بالأكثرية في جلسة ١٧ تشرين الأول من عام ١٩٢٧ التصويت على اقتراح تقدم به الشيخ (ابراهيم المنذر) وينص : (لما كان المجلس النيابي يمثل السلطة المحلية في البلاد ، لذلك نطالب من الدولة المنتدبة أن تقدم القانون الأساسي اليه ويتفق اياه على وضعه) . وعملاً بنص المادة الأولى من صك الانتخاب التي نصت على (ان الدولة المنتدبة تضع الدستور بالاتفاق مع السلطة المحلية) ، أما الآن فقد أعطانا فخامة المفوض السامي الحق بأن نضع المشروع وحدنا فنحن نشكره على ذلك شكراً جزيلاً ، ولكني أريد أن ألفت نظر مندوب المفوضية العليا الى ان الحق الذي أعطانا اياه فخامته يفوق الحق المعطى لنا بموجب المادة الأولى من صك الانتخاب ، فلكي لا يحصل فيما بعد سوء تفاهم أرجو من حضرة مندوب المفوضية العليا أن يؤكد ما قاله المفوض السامي .

وعلى هذا الطلب أجاب مندوب المفوض السامي : (مع الاحتفاظ بحقوق الدولة المنتدبة التي تحدد بموجب تصريح من فخامة المفوض السامي فإنني أؤكد للمجلس ان له كامل الصلاحية بإعداد دستور للبلاد)^(١١) .

انه لا شك بأن في هذا القول دليلاً على ان المجلس لم يكن قد تلقى من المفوضية العليا حتى هذا التاريخ أي مشروع للدستور ، وبالفعل انتخب المجلس اللجنة المؤسسية كما سميت والتي تتكون من اثني عشر عضواً على أن يكون رئيساً لها رئيس المجلس (موسى نمور)^(١٢) .

أما السبب الذي عجل بوضع الدستور فهو الثورة السورية الكبرى^(١٣) عام ١٩٢٥ التي اندلعت في سوريا بقيادة (سلطان باشا الأطرش) ، وامتدت الى لبنان ، وقد لقت تأييداً في مناطق راشيا وحاصبيا وبعض مناطق الجنوب اللبناني حمل سلطات الانتخاب الى التعديل في أساليب عملها السياسي ، ويمثل هذا التعديل استعداد فرنسا لإطلاق مرحلة جديدة تستطيع من خلالها الفئات الفاعلة في الدويلات أن تحدد مواقفها بشأن وضع الأسس بدستور يتوافق مع تطلعاتها السياسية .

نستنتج من خلال دراستنا لآلية وضع الدستور ونرى في ذلك لم يكن للبنان دور في وضع دستورها ، والدليل على ذلك هو أنه وضع في فرنسا ولم يوضع في لبنان فضلاً عن ان الشخصيات التي وضعت على الاطلاق شخصيات فرنسية وليست شخصيات لبنانية ، هذا ان دل على شيء هو انه لم يكن هناك شيء لصالح لبنان وانما وضع وفق آلية وأهواء المحتل بما يحقق رغبات وتوجهات ومصالح الفرنسيين في داخل لبنان ، ولما لها من توجهات واستراتيجية تثبت فيها ويكون لها موطئ قدم في ذلك ، ولم يعلم اللبنانيون آلية وضع الدستور ، انما أصحاب الخطوة الأولى هي فرنسا .

المبحث الثاني

آلية وضع الدستور اللبناني عام ١٩٢٦ وردود الفعل ارائها

أرسل المفوض السامي الجنرال (ساريل) مشروعاً الى حكومة باريس تتضمن المبادئ العامة التي كانت أن تدوي تطبيقها في سوريا ولبنان ، فألفت الحكومة الفرنسية آنذاك لجنة نيابية فرنسية للنظر في المشروع المقترح برئاسة النائب (بول بنكور) (Baul Boncour)^(١٤) ، فقررت هذه اللجنة - بعد البحث في النصوص القانونية - ان اقرار الدستور اللبناني يجب أن يتم في المجالس النيابية ، وان مهمة الدولة المنتدبة تتحصر في الاشراف على سير الدروس القانونية ومناقشات مجلس النواب اللبناني لمشروع الدستور ، وفي ٣ كانون الأول ١٩٢٥ دخل المفوض السامي مجلس لبنان^(١٥) التمثيلي وأبلغه قرار اللجنة النيابية الفرنسية ، فانتخب مجلس النواب لجنة ثلاثية عهد اليها بوضع أول مشروع للدستور اللبناني بالاتفاق وبمساعدة المفوض السامي وتحت رقابته .

وعلى هذا الأساس تم انتخاب المجلس التمثيلي ، الى لجنة مكونة من (١٢) عضواً نصفهم من المجلس التمثيلي والنصف الآخر من كبار الموظفين والقضاة ، ويحول بعدها هذا المجلس الى مجلس تأسيسي بعد اعلان الدستور مجلساً نيابياً وانتخبت اللجنة (ميشيل شيجا) و (نترو طراد) مقررين لها . بعد أن أنجزت لجنة الدستور مهمتها ووافقت عليه ثم عرض على المجلس التمثيلي اذ وجه الحاكم (ليون كايلا) كتاباً بتاريخ ١٨ أيار ١٩٢٦ الى رئيس المجلس يطلب منه أن يدعو المجلس الى عقد دورة استثنائية من أجل اعداد وقرار الدستور ، وافق عليه المجلس لكن هناك بعض التحفظات المتعلقة بالسلطة المنتدبة لأن سوشيه مندوب المفوض السامي طلب الاستعجال بوضع الدستور اللبناني قائلاً (اطلب اليكم الاجتماع بدون انقطاع لإتمام الدرس كما فعلت لجنتم التي عهد اليها وضع المشروع)^(١٦) .

وعلى هذا الأساس نجد ان الموارنة بأغلبية التمثيل لوضع دستور البلاد ، فتجاهل (دي جوفنيل)^(١٧) هذا الاقتراح ، فكلف المجلس الاستشاري المعين سابقاً بأداء هذه المهمة على أن يشترك معه ممثل عن المندوب السامي ، وكانت حجة الفرنسيين دائماً لمواجهة المعارضة هي ان الانتداب يحمي الأقليات ، وفي أثناء مناقشة النظام الأساسي أو الدستور اللبناني مع المجلس الاستشاري ، اتصلت السلطات الفرنسية بكل طائفة على حدة محاولة ايهامها بأن مصالحها ستعرض للخطر اذا تركت شأنها .

وكان يقال للموارنة ان المسلمين سيطلبون الاتحاد مع سوريا ، ويقال للمسلمين السنة انهم أقلية في لبنان ولذلك فهم بحاجة الى حماية ، أما الشيعة فقد أفهمهم الفرنسيون بأنهم عرضة للاستغلال اما

من السنة أو من المسيحيين ، وفي هذه الأثناء نجد ان المسلمين السنة قد تأثروا بالخلافة العثمانية^(٢٥) مما جعلهم ذلك يبحثون عن قيادات روحية أو سياسية في احدى الأقطار العربية ، كما تحدث جميع اللبنانيين في ذلك الوقت عن التقدم الذي أحرزه العراق نحو الحكم الذاتي ، والتخلص التدريجي من آثار الانتداب البريطاني .

ان هذه العوامل التي واكبت المناقشات حول الدستور جعلت المسلمين من السنة والشيعية على حد سواء يقاطعون جلسات الجمعية التأسيسية التي أصدرت الدستور عام ١٩٢٦ ، وذلك لأنه يرى الباحث في ذلك ان خطة فرنسا من ورائه هو تثبيت الانتداب وتركيز السلطة في يد المندوب السامي لكي تنتقل السلطة الى رئيس الجمهورية فيما بعد ، وستترك هذه الخطة آثاراً بعيدة على حياة لبنان في المستقبل^(١٨).

واننا نرى في ذلك من خلال دراستنا هذه على الرغم من تأثير الثقافة القانونية الفرنسية ومحاولة لجنة الدستور استيحاء دستور الجمهورية الثالثة الفرنسية الصادر في عام ١٨٧٥ ، لذلك يرى الباحث في ذلك ان دستور لبنان جاء بعيداً عن النظم الديمقراطية كما تم وضعه في غياب ممثلي الأديان الذين تضامنوا مع الثورة السورية وكما كرس الدستور نظام الانتداب بأن يبين في بعض مواده اختصاص المندوب السامي فمنح حق ادارة الشؤون الخارجية والدفاع .

أما بالنسبة لردود الفعل للدستور اللبناني ، فإننا نرى في ذلك انه لم يكن مرضياً للبنانيين وذلك لأنه لا يحقق مطالب اللبنانيين وانه يمثل ارادة الدولة المنتدبة (فرنسا) وانه لا يمثل ارادة الشعب اللبناني ، فضلاً عن ان المجلس التمثيلي لم يناقشه بصورة كافية فلهذا لا يستطيعون النواب أن يناقشوه ، كما اعتبر انه منحة ذات وصف استثنائي ، فضلاً عن انه نراه وليد تقارب اردتين : ارادة أعدت الدستور والأخرى وافقت عليه ، فكانت الأولى ارادة السلطة المنتدبة ، والثانية تمثلت بإرادة المجلس التمثيلي اللبناني المستند دستورياً الى صك وروح الانتداب^(١٩) .

المبحث الثالث

أهم مكونات الدستور اللبناني وبعض المواد التي تضمنها

أما من الناحية الشكلية فكان يتألف الدستور اللبناني من مئة ومادتين قبل التعديلات التي أدخلت عليه فيما بعد والذي كان يمثل دولة لبنان الكبيرة ، فبمقتضى المادة (١٠١) من الدستور بالجمهورية اللبنانية ، تجسدت السلطة التشريعية فيها ببرلمان مكون من مجلس النواب ومجلس الشيوخ^(٢٠) .

ويتألف مجلس النواب من أربعين نائباً منتخبين جميعاً على درجتين وفق القانون الانتخابي فكان مجلس النواب الأول هو المجلس التمثيلي ذاته الذي أقره الدستور ، بينما تشكل مجلس الشيوخ من ستة عشر عضواً والذي نص الدستور على أن يكون تسعة منهم منتخبين وسبعة آخرين معينين من قبل رئيس الجمهورية وذلك بقرار يتخذه في مجلس الوزراء ، الا فيما يتعلق بمجلس الشيوخ الأول الذي احتفظ المفوض السامي بحق تعيينهم بصورة استثنائية كما نصت عليه المادة (٩٨) .

ويرى الباحث أن لأهمية أعضاء مجلس الشيوخ وحساسية السلطة التي يتمتع بها لهذا أكد المفوض السامي له الحق في تعيينه حتى يقرب ويعين أناس وأشخاص يكونون تحت سيطرته وسطوته ويكون قد يملئ عليهم من المصادقة على بعض القرارات التي يراها مناسبة له ولسلطته المحنلة المتمثلة بالسلطة المنتدبة آنذاك^(٢١).

وان من الجدير بالذكر أن من يقول ان الدستور قد اعتمد على الطائفية في توزيع المقاعد في كلا المجلسين ، اذ انه قد صرح في المادة (٢٤) منه بأن انتخاب النواب لمجلس النواب انما يبقى خاضعاً لأحكام قانون الانتخاب الصادر بشكل القرار رقم ١٣٠٧ من المفوض السامي (ساري) وذلك بتاريخ ١٠ آذار ١٩٢٢^(٢٢). واننا نرى في ذلك تم اعتماد الطائفية في توزيع المقاعد ، والدليل في ذلك هو أنه خصصت خمسة للموازنة ، وثلاثة للسنة ، وثلاثة للشيعية ، واثنان للروم الأرثوذكس وواحد للكاتوليك ، وواحد للدرور ، وواحد للأقليات ، وذلك لأنه لم يكن في تلك الفترة رئيس جمهورية منتخب حتى يمارس حقه في تعيين النواب ، وعلى أثر ذلك مارس المفوض السامي (دي جوفتيل) هذا الحق فأصدر في ٢٤ أيار عام ١٩٢٦^(٢٤) .

وعلى هذا الأساس أصدر القرار ٣٠٥ القاضي بتعيين أعضاء مجلس الشيوخ فشكل المجلس من سياسيين وزعماء بارزين موزعين على الطوائف ومنهم (أميل أده) و (ألبير قشوع) و (محمد الحسن) وغيرهم^(٣٢) .

ومن المواد الأخرى منها المادة العاشرة التي أكدت ان التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو منافياً للأداب أو يتعرض لكرامة أحد الأديان والمذاهب ، ولا يمكن أن تمس حقوق الطوائف لجهة

أثناء ممارساتها الخاصة ، وان هذا أدى الى أن ينشأ جبل مشعب ذهنياً بالأفكار الطائفية ، وأصبح الولاء للطائفة قبل الوطن مما هيأ لتلك الأجواء المناسبة للنزاعات السياسية ، لا سيما ان الوحدة الوطنية كانت قد أدت الى أن قد أولت أهمية لتطبيق تلك المادة^(٢٥) .

ومن المواد الأخرى التي تؤكد تبعية لبنان لفرنسا هي أن يكون العلم اللبناني الأزرق والأبيض والأحمر لأقسام عمودية متساوية تمثل الأزرق والأبيض وهو رمز الوصاية الفرنسية على لبنان .

المبحث الرابع

الأسباب الموجبة التي دعت الى تعديل الدستور اللبناني الأول

بتاريخ ١٧ ت ١ عام ١٩٢٧

لقد كانت هناك عدد من المبررات التي دعت الى تعديل الدستور وذلك بعد أن تشكلت الوزارة البرلمانية الأولى بتاريخ ٢٩ أيار ١٩٢٦ من سبعة أعضاء برئاسة (أوغست باشا أديب) ، وما لبثت ان اصطدمت بمجلس النواب الذي أخذ يسيطر على المعارضة وذلك بتأثير الحركة الوطنية في لبنان ، وما ان تولى (بونسو)^(٢٦) منصب المفوض السامي .

ومن المواد المهمة المعدلة بالدستور اللبناني الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧ هي المادة (٣٢) والتي نصت على أن يجتمع المجلس في كل سنة في عقدتين عاديتين ، فالعقد الأول يبتدئ يوم الثلاثاء الذي يلي الخامس عشر من آذار وتتوالى جلساته حتى نهاية شهر أيار ، والعقد الثاني يبتدئ يوم جلساته بالبحث في الموازنة والتصويت عليها قبل كل عمل آخر وتدوم مدة العقد الى السنة .

ومن المواد الأخرى المعدلة وفق المادة (٤١) التي نصت اذا خلا مقعد في المجلس يجب الشروع في انتخاب الخلف خلال مدة شهرين ولا تتجاوز نيابة العضو الجديد أجل نيابة العضو القديم الذي يحل محله ، أما اذا خلا المقعد في المجلس قبل انتهاء عهد نيابته بأقل من ستة أشهر فلا يعتمد الى انتخاب خلف .

ومن المواد الأخرى المعدلة : المادة (٣٨) هو كل اقتراح قانوني لم ينل موافقة المجلس لا يمكن أن يطرح ثانية للبحث في العقد نفسه .

وكذلك المادة (٣١) كل اجتماع يعقده المجلس في غير المواعيد القانونية يعد باطلاً حكماً ومخالفاً للقانون ، وهي انها كانت جلسة عادية أم استثنائية هي واحدة للمجلسين^(٢٣) .

المنسوب السامي عام ١٩٢٧ كان من رأيه منح المزيد من السلطات للرئيس على حساب البرلمان واننا نرى في ذلك قد وقعت العديد من خلافات لا سيما بالتشريعات التي تقدمت الحكومة بمشاريعها وبالموازنة التي تأخر مجلس النواب عن مناقشتها والتصويت عليها .

لا سيما ان الدستور كان قد حرص على حق اقتراح القوانين والنفقات وبالنواب وحدهم دون مجلس الشيوخ الأمر الذي أدى في ذلك الذي جعل الأزمة بالغة الشدة بين المجلسين ، مجلس النواب الذي كان يهدد بنزع الثقة عن الحكومة اذا ما أصرت على مشاريعها ، ومجلس الشيوخ الذي كان يلح عليها وذلك باستعجال الاصلاحات التي يراها ضرورية في ذلك^(٢٧) .

ومن التداعيات الأخرى في ذلك هو تقليص التشكيلات الادارية في البلاد وذلك لما نراه ضرورياً لاتخاذ اجراءات ضرورية تطال مجلس الشيوخ ولا يمكن تحقيق ذلك الا عن طريق تعديل الدستور . ومن الاجراءات الأخرى أيضاً هو الغاء حق مجلس النواب بطلب زيادة النفقات مما أدى الى تعديل المادة (٨٤) من الدستور ، فضلاً عن صلاحية رئيس الجمهورية بنشر مشروع الموازنة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء فيما اذا امتنع المجلس عن اقراره قبل آخر شهر ك٢ وان هذا يؤدي الى تعديل المادة (٨٦) من الدستور فضلاً عن اختيار نصف أعضاء الوزارة من داخل مجلس النواب مما أدى الى تعديل المادة (٢٨) من الدستور مع اناطة السلطة التنفيذية برئيس الجمهورية يعاونه الوزراء ، فضلاً عن تعيين ثلث أعضاء مجلس النواب من جانب رئيس الجمهورية وانتخاب الثلثين الآخرين^(٢٨). ويرى الباحث في ذلك ان الهدف من هذه التعديلات الجذرية هو توطيد السلطة الاجرائية وجعلها متفوقة بصلاحياتها الشاملة على البرلمان ، وان سياسة فرنسا جاءت ملائمة مع توجهات الرئيس شارل الدباس لأنه كان يمثل سياستهم ومقبول من قبل الجميع ، فضلاً عن انه حارب الدولة العثمانية عام ١٩١٤ ولم ينتمي لأي حزب أو تكتل .

أما بالنسبة للتعديل الثاني للدستور عام ١٩٢٩ فهناك عدد من المبررات لتعديل الدستور فمنهم من يقول بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩ وآثارها على لبنان ، ومنهم من يقول بالجمع بين الوزارة والنيابة .

لكننا نرى في ذلك العكس لأن ولاية شارل الدباس قاربت على النهاية كما حددها الدستور لمدة (٣) سنوات ، ولكن الفرنسيين أرادوا أن يبقى في السلطة وتجديد فترته وذلك لولائه المطلق لفرنسا حيث انتخبوه في ٢٥ آذار ١٩٢٩ اثنين وأربعين صوتاً مقابل صوتين وهي بإرادة السلطة الفرنسية ، وتذكر المصادر ومنها (اسكندر الرياشي) لرؤساء لبنان كما عرفتهم ، هو ان الرئاسة كانت ملك المفوض السامي والتي يعطيها لمن يراه مناسباً^(٢٩) .

ان المجلس النيابي كان ينتخب الرئيس بشكل اسمي وصوري ، ومن التعديلات الأخرى هو زيادة صلاحية رئيس الجمهورية وهي تمديد مدته من ثلاث سنوات الى ست سنوات وفقاً لمصلحتها الشخصية وسياساتها المناسبة تجاه من تراه مناسباً لمن يمثل سياستها ومطيعاً لها فضلاً عن حياديته

ويعد رجل معتدل وموازنة بالنسبة لها ، فضلاً عن محاربتة والوقوف بوجه الدولة العثمانية ومحاربتها ، فضلاً عن انه النصراني الوحيد في ذلك ، وجميع الأطراف راضية عنه من الدروز والسنة والشيعية وابن المارونين الوحيد المتمثل بشخصية شارل الدباس الذي عول عليه آنذاك^(٣٠) .

فضلاً عن ان المفوضية الفرنسية هي صاحبة الحق بالدستور وتعليقه أو تعديله أو التصرف خارج اطاره ، وفي النهاية نرى في ذلك هو ان الفرنسيين لم يعتمدوا الطائفية في تعيين الرؤساء خلال هذه الفترة ، والدليل رشحت شارل الدباس وانه ليس وانما كان يمثل توجهات فرنسا وملائماً لها ومنهم من يقول أقرب المرشحين للنجاح أكثرهم خضوعاً لفرنسا ومرغوباً به من قبلهم ، وهناك عدد من المرشحين أقرب لهم ومنهم أميل اده المسيحي الماروني ، الا انه لم يكن يمثل رغبات الفرنسيين فضلاً عن ترشيح محمد الجسر الذي كان مرشحاً قوياً والذي قام بالاقتصاد في النفقات والغاء الوظائف غير المنتجة وإحالة عدد من الموظفين الى التقاعد ، الا ان الفرنسيين اتفقوا سراً مع بعض الموارد لترك الاحصاء عام ١٩٢٢ وترشيح المارون ايلي بيرات حتى يكونوا أكثر عدداً ويكسبون السلطة ، فضلاً عن ان (انطوان عريضة) لا يريد أن يرشح مسلماً للرئاسة .

ونرى في ذلك السبب الآخر هو تغيير طابع اللبناني ذو التوجهات الأكثرية المسيحية ، وبثير حماسة المسلمين وتدعيم وتقوية مركزهم في الجمهورية الجديدة ، على الرغم من الضغوط السياسية التي مارسها أصدقاؤه في باريس ، وان هذا سيقوي مركزهم مما يؤكد ما لا تحمد عقباه للمسلمين في ذلك ، وان ترشيحه من قبل أميل اده الذي لم يكن مرغوباً من قبل المسلمين والسبب في ذلك بعد التدابير التي اتخذتها حكومته فيما يتعلق بالتعليم الرسمي لعام ١٩٢٩ .

فضلاً عن ذلك ان هذه التعديلات كما ادعت السلطات الفرنسية هو ان نظام الدولة على النمط الغربي لا يصلح لبلاد متأخرة مثل لبنان في جانب الحياة الاجتماعية التقدمية البالغة التمدن ومواهب اللبنانيين البارزة في اختياره^(٣١) .

أما بالنسبة لتعليق الدستور اللبناني عام ١٩٣٢ فانه قد وقعت أزمة حقيقية وذلك بمناسبة تجديد الرئاسة فتقدم محمد الجسر المسلم السني لترشيح نفسه للرئاسة ، وكما ذكرنا لا يمنع الدستور مثل هكذا ترشيح لأنه لم ينص على طائفة الرئيس ، ولم يكن الميثاق الوطني الذي وضع العرف الحالي في توزيع مناصب الدولة ، وان محمد الجسر قد طالب بإجراء احصاء سكاني دقيق ليثبت ان المسيحيين لا يشكلون أكثرية والذي أكد الاحصاء السكاني لهذه الفترة ، اصرار المسلمين على اعتبار انهم متساوين في العدد مع المسيحيين ، واصرار المسيحيين على ادخال المغتربين في الاحصاء لتأكيد أكثرية العدد ، فضلاً عن المحاولات المتجددة من قبل المسيحيين والمسلمين لمنح الجنسية

الى أقليات عرقية أو دينية وذلك بقصد ترجيح الأكثرية الى الأرمن والآشوريين الفلسطينيين والأكراد والأقباط^(٣١) .

ومن التداعيات الأخرى التي نراها أكثر تأثيراً في تعليق الدستور ألا وهي جعل السلطة الاجرائية والتشريعية في آن واحد بمؤازرة السلطة المنتدبة وبمعاونة معاوني مجلس مؤلف من مديري المصالح العامة ، وان هذا يؤدي الى عودة لبنان الى عهد الادارة غير المباشرة التي عرفها في أول سنين الانتداب . ويرى الباحث في ذلك هو ان هناك تداعيات أخرى أدت الى تعليق الدستور هو انه بدعوى ان تكاليف تعليقه تنقل كاهل الخزينة اللبنانية في ٩ أيار ١٩٣٢ قبل موعد اجراء الانتخابات بأيام قليلة وان هذا أدى الى حل المجلس النيابي وان هذا كان رأي ليس فيه من الصحة وانما الهدف الأساسي هو ممارسة الرئيس السلطتين التشريعية والتنفيذية في آن واحد حتى تكون السلطة الفرنسية مسيطرة عليه ، وتتحكم بزمام الأمور بشكل أكثر ليس الا^(٣٢).

وأخيراً يرى الباحث انه في الأصل تتنافس شخصي الا انه لبس رداء الخلاف السياسي ، وبناء عليه فقد وصف (بشارة الخوري) بأنه ليبرالي ، وأميل اده بصفته محافظاً ، وهذه المفاهيم نسبية ، ففي العشرينات والثلاثينات كانت ليبرالية بشارة الخوري تعني نزعة الى تضيق السلطات الفردية المطلقة التي يمارسها المندوب السامي ورئيس الدولة من خلاله ، ولذلك شن حملته على المادة (٩٠) من الدستور التي تكرس هذه السلطات المطلقة .

أما منافسة أميل اده فلم تجد حضوراً من تدعيم السلطة التنفيذية الا انه اشتهر فيما بعد بالتأكيد على الوطنية اللبنانية التي تجعل لبنان وريثاً للحضارة الفينيقية^(٣٣) .

الخاتمة

من خلال دراستنا هذه توصلنا الى الآتي :

١ . ان الدستور اللبناني لم يكن وليد الصدفة وانما كانت اللبانات الأولى له منذ عام ١٨٧٥ عندما أخرج (شوسيه) ورقة من جيبه وقال : هذه الورقات تتضمن الدستور الفرنسي . ان دل على شيء انه لم يكن هناك أي دور الى اللبنانيين ، والدليل على ذلك ان الذي وضعوه فرنسيين ومنهم (بول بودكور) و (رينالد دكليتان) وغيرهم .

٢ . لم يكن يمثل الدستور شيء لمصلحة لبنان وانما وضع لمصلحة فرنسا من خلال مواد الدستور ، وتعليق الدستور يعني نستنتج من ذلك ان المتحكمين في واضعي الدستور هم الفرنسيين اذ لم تكن هناك حرية واخاء ومساواة وانما مجرد شعارات ليس الا ، والدليل على ذلك لا يجتمع المجلس النيابي الا بموافقة الفرنسيين ، فضلاً عن التعيين والاقالة الا بموافقة

- الفرنسيين . ويرى الباحث ان دخول المفوض السامي في أروقة المجلس النيابي يعني لم تكن هنالك حرية انما زمام الأمور بيد المفوض السامي فهو الذي يعين والذي يقبل والمسيطر على زمام الأمور بأجمعها .
- ٣ . وضع الدستور على أساس طائفي والدليل على ذلك هو ان الموارنة كانوا أقلية الا انهم كانوا يمثلون سلطة المحتل اذ يتم التزوير والضغط على المواطنين حتى يكونوا الأغلبية لتشكيل الحكومة ويقولون الموارنة نحن الذين صنعنا دولة لبنان الكبيرة .
- ٤ . لم تكن هنالك علاقات دائمة وانما هناك مصالح دائمة والدليل على ذلك ان الذي وضعه (شارل الدباس) الأرثوذكسي الوحيد وانما هناك أناس أقرب الى سلطة الفرنسيين ومنهم (أميل اده) مسيحي ماروني وانما بنظرهم انه يمثل سلطة المحتل ويمثل المرحلة التي تحقق غايات المحتل لهذا عول عليه .
- ٥ . علق الدستور ليس كما يدعون للأزمة العالمية انما تحجيم دور سلطة المجلس النيابي وعدم ابداء رأيه في اتخاذ القرارات وتحجيم دور الحركة الوطنية التي تعارض سلطة المحتل وان كانت هناك اقتصادية وسياسية ، وان فرنسا خارجة من حرب وأزمة اقتصادية عالمية ، وان الذي يمثل سياستها ويحسن اقتصادها هو (شارل الدباس) والذي قام على اثر ذلك بإحالة الموظفين الى التقاعد واتبع سياسة التشفير ودمج الوزارات ، هذه جميعها تصب في مصلحة المحتل في مبتغاه .

المصادر والهوامش

- ١ . بول بونكور Paul Boncaur (١٨٧٣-١٩٧٢) : سياسي فرنسي كان عضواً في مجلس النواب الفرنسي خلال الفترة بين عامي (١٩٠٩-١٩١٤) وهو أحد مؤسسي الحزب الاشتراكي عام ١٩١٤ والذي ترعّمه عام ١٩٣١ وفيما بعد أصبح مستشاراً برئاسة الجمهورية الفرنسية خلال الفترة من عام (١٩٤٦-١٩٤٨) . للمزيد ينظر : ماهر جبار الخليلي : التيارات الفكرية في لبنان (١٩٤٣-١٩٥٢) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب / جامعة بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ١٣ .
2. Gerard Lovousse En.5-vot Librative Laransse. Paris, 1987 .
- ملحم قربان : تاريخ لبنان السياسي الحديث ، ج ١ ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ١٩١-١٩٣ .
- ٣ . سمير الصباغ : الدستور اللبناني من التعديل الى التبديل ، ط ١ ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٣٠-٢٣٢ . حسن الحسن : الأنظمة السياسية والدستورية في البلدان العربية ، دار الحياة ، بيروت ، ١٩٦٧ ، ص ١٣-١٧ .

٤. حسن الحسن : المصدر السابق ، ص ١٢٩ . مسعود ظاهر : لبنان في وثائق الارشيف الأمريكي (١٨٣٠-١٩٥٩) ، ط ١ ، بيروت ، ٢٠١٤ ، ص ١٢٠ . ط ١ ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ٣٦٠-٣٦١ .
٥. المصدر نفسه ، ص ٣٦٢ .
٦. هناء صوفي عبد الحي : النظام السياسي والدستوري في لبنان ، الشركة العالمية للكتاب ، بيروت ، ١٩٩٤ ، ص ٤٢ . علي عبد فتوني : تاريخ لبنان الطائفي ، دار الفارابي ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص ٦٤ .
٧. محسن خليل : النظم السياسية والدستور اللبناني ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص ٥٤٥-٥٤٦ .
٨. ملحم قربان : المصدر السابق ، ص ١٩٢-١٩٤ . هدى رزق : لبنان بين الوحدة والانفصال (١٩١٩-١٩٢٧) ، بيان للنشر ، ط ١ ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ١٢٢ .
٩. يوسف مزهر : تاريخ لبنان العام ، ج ٢ ، بيروت (د.ت) ، ص ٩٥٦ .
١٠. Candou Middle East Thomes papers in History and polities p.231-234 .
١٠. ميشيل شيحا (١٨٩١-١٩٥٤) : ولد في بمكين (بعضاء عالية) وهو من عائلة مسيحية من السريان الكاثوليك ، دخل مدرسة القديس يوسف للآباء اليسوعيين في بيروت وأنهى بها دراسته الثانوية ، سافر الى بريطانيا لدراسة الاقتصاد ، وعندما دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى غادر الى الاسكندرية لدراسة الحقوق وأصدر مجلة أدبية بالفرنسية اسمها (Ebouebes) ، وبعد اعلان دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠ انتخب نائباً عن بيروت فكان له رأياً سديداً في الشؤون العليا للبلاد فكان أحد مؤسسي وواضعي الدستور ، وهو يعد الفيلسوف والمفكر السياسي الخفي لحزب الكتلة الدستورية مع بشارة الخوري وأسس جريدة لوجور (Lejour) الناطقة بلسان الحزب . مجلة التضامن (لندن) ، السنة الأولى ، العدد (٢١) ، أيلول ، ١٩٨٣ ، ص ٦٥ . ينظر : الموقع الرسمي للنيل والفرات www.neelfurat.com .
١١. ملحم قربان : ج ١ ، المصدر السابق ، ص ١٩٤ . ادمون رباط : المصدر السابق ، ص ٣٥٢-٣٥٣ . حسان حلاق : الجذور التاريخية للميثاق الوطني (د.ت) ، ص ١٦ . سعد محسن عبد العبيدي : السياسة الفرنسية تجاه لبنان ، أطروحة دكتوراه مقدمة الى معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، ٢٠٠٥ ، ص ١٥٦ .
- Michel China, Visage et presence du Libon, Beyrouth 1964 p.41-43 .
١٢. مسعود ظاهر : المصدر السابق ، ص ٧٨ . عبدة عويدات : النظم الدستورية في لبنان والبلاد العربية والعالم ، بيروت ، ١٩٦١ ، ص ٤٦٠-٤٦٥ .
- Meir Zamir, Lebanons quest, the road to state bood (1926- 1939) , publishers, London, 2001, p.61-65 .
١٣. الثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥ : وهي الثورة التي انطلقت من جبل العرب واتجهت شمالاً بقيادة سلطان باشا الأطرش وعمت أواسط سوريا غرباً حتى حدود لبنان ، وكان السبب المباشر لهذه الثورة خلاف الدروز والفرنسيين حول تعيين حاكم عام للجبل ، ومن أهدافها هو توحيد أجزاء سوريا الطبيعية العربية ضمن دولة عربية مستقلة ، وضع دستور للبلاد وقيام دولة عربية ونشر وعيها ببرق السيادة العربية ، وتأليف جيش وطني يقوم بحماية الوطن والمطالبة بسحب القوى المحلية وتحقيق حقوق الانسان في الحرية والمساواة والاخاء . زاهية قدورة : تاريخ العرب

الحديث ، دار النهضة العربية ، بيروت (د.ت) . ادمون رباط : التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري ، الجامعة اللبنانية ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ٥٩٥ .

Stephen Longrigg : Syria and Lebanon under French Mandate , p.155 .

١٤. حسان حلاق : دراسات في تاريخ لبنان المعاصر ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ١١٦ .
١٥. مجلس لبنان التمثيلي : وهو المجلس الذي كان يمثل سلطات استشارية لا تشريعية اذ لم يكن له حق تشريع القوانين وانه بدأ منذ عام ١٩٢٣ بالتعيين فكان أعضاؤه يعينون تعييناً وفي عام ١٩٢٧ أصبح أعضاؤه ينتخبون انتخاباً وقد تولى هذا المجلس العديد من الشخصيات ومنهم حبيب باشا السعد ، ونعوم لبكي ، وأميل اده ، وموسى عنو ، ومن محاولاته عام ١٩٢٥ عزم على انتخاب حاكم وطني بدلاً من الحاكم الفرنسي لكنه فشل . للمزيد ينظر : ملحم قرياني : المصدر السابق ، ص ١٩٢ . فواز طرابلسي : تاريخ لبنان الحديث من الامارة الى اتفاق الطائف ، ط ١ ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص ٧٠ .

١٦. ادمون رباط : المصدر السابق ، ص ٣٦٤-٣٦٥ .

١٧. هنري جوفينل : ولد في باريس عام ١٨٧٨ ، خدم في الجيش الفرنسي خلال فترة الحرب العالمية الأولى وكان أحد أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي وأصبح وزيراً للثقافة عام ١٩٢٤ ثم أصبح ممثل فرنسا في منظمة عصبة الأمم خلال الفترة لعامي ١٩٢٤ و ١٩٢٥ ، وقد عينته الحكومة الفرنسية في ١١ ت ١٩٢٥ مفوضاً سامياً لها خلفاً للجنرال سارايل بعد اعلان دولة لبنان الكبير في عهده وكان أحد الأعضاء البارزين الذين وضعوا الدستور اللبناني. استقال من منصبه في أيلول عام ١٩٢٦ ثم أعيد انتخابه عضواً في مجلس الشيوخ الفرنسي خلال الفترة ما بين (١٩٢٥-١٩٣٤) ، توفي عام ١٩٣٥ . للمزيد ينظر : عدنان ظاهر ورياض غنام : معجم حكام ورؤساء لبنان ، دار جلال للطباعة ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص ٨٧-٩٢ .

١٨. م.م.ب محضر الجلسة الثانية لمجلس النواب اللبناني المنعقد بتاريخ ٢٠ أيار ١٩٢٦ المخصصة للبحث في مشروع الدستور .

١٩. مسعود ظاهر : تاريخ لبنان الاجتماعي (١٩١٤-١٩٢٩) ، بيروت (د.ت) ص ٣١٤ . يحيى الجمل : الميثاق الوطني والنظام الدستوري في لبنان (الأزمة اللبنانية) ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٢١٦ .

٢٠. ملحم قرياني : المصدر السابق ، ص ١٩٤ .

٢١. كمال سليمان صليبي : تاريخ لبنان الحديث ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٦٧ ، ص ٢٣٦ .

٢٢. حمدي الطاهري : سياسة الحكم في لبنان : المطبعة العالمية ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٨٦ .

٢٣. المصدر نفسه ، ص ٣١٦ . يحيى الجمل : المصدر السابق ، ص ٢١٨ . وثيقة الوفاق الوطني (اتفاق الطائف) ، الدستور اللبناني الصادر في ٢٣ أيار ١٩٢٦ مع جميع التعديلات التي أقرت في مجلس النواب اللبناني ، لبنان ، ١٩٩١ ، ص ٢١-٢٦ .

٢٤. المصدر نفسه ، ص ٢٧-٢٩ .

٢٥. حسان حلاق : المصدر السابق ، ص ١٢١ .

٢٦. بونسو : ولد عام ١٨٧٧ ، درس القانون وقام بالممارسة فيها ، وقد حصل على شهادة الدكتوراه في القانون ، دخل السلك الدبلوماسي عام ١٩٠٤ ، عينته الحكومة الفرنسية في القسم القنصلي في بانكوك بين عامي (١٩٠٤ و ١٩١٢) ،

عين عام ١٩٢٤ وزيراً مفوضاً مطلق الحريات في تلك الشؤون عامي (١٩٠٣ و ١٩١٢) ثم عين في ١٢ أيلول ١٩٢٦ مفوضاً سامياً على سوريا ولبنان وكان له دور كبير في تعديل الدستور اللبناني وإصدار الدستور السوري عام ١٩٣٠ ، علق الدستور اللبناني عام ١٩٣٢ وهذا قد عينته الحكومة الفرنسية مفوضاً عاماً مقيماً في مراكش بين عامي ١٩٣٣ و ١٩٣٦ ثم سفيراً في تركيا خلال عامي ١٩٣٦ و ١٩٣٨ وقد أحيل على التقاعد عام ١٩٣٩ وتوفي عام ١٩٦٣ .

أياد ابراهيم عياد الله : شارل الدباس ودوره السياسي في لبنان (١٨٨٤-١٩٣٥) ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية التربية / جامعة ديالى ٢٠١٥ ، ص ٦٢ .

٢٧. معهد الدراسات العربية العالية : دساتير البلاد العربية ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، ص ٢٧٤-٢٨١ .

Stephen Hemsley, Longrigy Syria and French mandate , London, 1958, p.171-174 .

٢٨. عدنان فواز : دور لبنان السياسي في العالم العربي ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص ٧٢-٧٤ .

٢٩. ادمون رباط : المصدر السابق ، ص ٣٧٣-٣٧٤ .

٣٠. شارل الدباس : ولد شارل الدباس في السادس عشر من نيسان عام ١٨٨٤ في بيروت ، والده جرجي خليل دباس من الطائفة المسيحية الأرثوذكسية الذي أنقذ اللغتين العربية والفرنسية ، وقد عرف بأخلاقه العالية ، كما امتاز بإحسانه وتربيته ، تلقى علومه الأولى في مدرسة ثلاثة أعمار في بيروت ، تعلم القراءة والكتابة فضلاً عن أصول الدين المسيحي ثم انتقل الى كلية الآباء اليسوعيين فأكمل دراسته هناك وتخرج منها عام ١٩٠٠ ، وكانت العائلات الأرستقراطية ترغب في دراسة أبنائها للحقوق ، فأرسل الى فرنسا ونال الشهادة فيها ثم حصل على شهادة الدكتوراه في الحقوق منها ، توفي عام ١٩٣٥ . للمزيد ينظر : شادي خليل أبو عيسى : رؤساء الجمهورية اللبنانية (١٩٢٦-٢٠٠٧) ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٠ . ناجي كريم الحلو : حكام لبنان (١٩٢٠-١٩٨٠) ، ط١ ، بيروت ، ١٩٨٠ . عدنان محسن ظاهر ورياض غنام : معجم حكام لبنان والرؤساء ، دار البلال ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص ١٠٩ .

٣١. حسان حلاق : المصدر السابق ، ص ١٢١ .

٣٢. ادمون رباط : المصدر السابق ، ص ٣٧١ .

٣٣. كمال صليبي : المصدر السابق ، ص ١١١ .

Albert Hourani, Lebanon From Feudalism to Modern state East studies, 1966, p.262-264 .